



فاروق يونس*: حوار بين صناعي وخبير اقتصادي حول الاغراق والدعم والمنافسة واقتصاد السوق

الصناعي: موجهها كلامه للخبير الاقتصادي، استاذ كثر الحديث بعد ٢٠٠٣ عن
الاغراق والمنافسة واقتصاد السوق وتباينت الاجتهادات والآراء. فما هو الفرق بين
الاغراق والمنافسة؟

الخبير: الاغراق ممارسة تجارية غير عادلة لان سعر التصدير الاقل ليس ناتجا عن
كفاءة انتاجية من قبل المنتج المصدر وانما ناتج عن ظروف سوقية مشوهة وغير
صحية. والاغراق يحد في الحقيقة من المنافسة الفعالة ويخلق حالة من الاضطراب
ويشوه البيئة الاستثمارية الصحية، والاغراق يمكن ان يؤدي الصناعة الوطنية
ويتسبب في انخفاض حجم مبيعاتها. اما المنافسة فهي تختلف عن الاغراق من
حيث الهدف والوسيلة والنتيجة، فهدف المنافسة كلفة اقل وجودة أفضل في إطار
استخدام للموارد المتاحة. المنافسة تركز على تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين
الخدمة اما الاغراق فيتجه الى تخفيض السعر للسلعة وقد تكون السلعة راكدة او
مخزونة او معرضة للتلف او معرضة للتقادم الفني او لتغير الموديل وتغير الاذواق.

الصناعي: استاذ يمكن وصف الاغراق بأنه فعل تمييزي غير عادل ولكن إذا كانت
السلع التي يمارس فيها الاغراق لا تنتج في الدولة المستوردة وبالتالي لا يحصل ضرر
لعدم وجود سلعة محلية تنافس المستوردة كالسلع التكنولوجية (الحواسيب والموبايلات)
التي لا تنتج في بعض البلدان النامية.



أوراق في المعرفة الاقتصادية

الخبير: نعم، لكن سياسة الباب المفتوح في العراق بعد ٢٠٠٣ أدت الى سيادة ظاهرة اختراق الاسواق العراقية والى انتشار ظاهرة الغش التجاري والفساد وبلغ الاغراق حدا جعل منتجات القطاع الخاص العراقي تكاد تختفي من الاسواق المحلية وأصبح العراق سوقا لدول اخرى.

الصناعي: ما تفضلت به صحيح لقد ادى الاغراق التجاري الى تفاقم الصعوبات التي تواجهنا نحن العاملين في النشاط الصناعي الخاص.

الخبير: أصبح الاقتصاد العراقي منكشفا على الخارج بنسبة تصل الى ٩٤ بالمائة تقريبا ولم يتضرر القطاع الخاص وحده بل القطاع الصناعي العام ايضا (انظر الدكتور نبيل جعفر عبد الرضا - الاثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في العراق - الحوار المتمدن ٢،١٢/٢/٢ وكذلك مقاله الاثار السلبية للإغراق التجاري على الصناعة في العراق - الحوار المتمدن ٢٠١٢/١/٣).

الصناعي: هل هناك صيغ اخرى للإغراق عدا الاغراق التجاري؟

الخبير: نعم، هناك الاغراق الاجتماعي وهو توظيف عمالة مستوردة وافدة في الشركات والمعامل المحلية باجور اقل من اجور العمالة المحلية وانتشرت في العراق في السنوات الاخيرة سياسة استيراد العمالة الاسيوية للعمل في المولات والمطاعم ومحال البقالة وفي بعض دوائر الدولة الخدمية بحجة عدم كفاءة العمالة العراقية العاطلة عن العمل اصلاً.



أوراق في المعرفة الاقتصادية

وهناك الاغراق المالي ويتمثل بقيام دولة ما بفرض ضرائب على رؤوس الاموال اقل من دول اخرى مما يؤدي الى تركيز رؤوس الاموال في هذه الدولة وهو ما يطلق عليه الملاذ الضريبي Tax haven

الصناعي: هل يعتبر الاغراق التجاري استراتيجية للتسويق؟

الخبير: نعم، الاغراق استراتيجية لاختراق الاسواق على المدى البعيد من خلال احراز مواطن قدم في الدول المصدر اليها ومن ثم ترفع الاسعار لتعظيم الارباح. لذلك نجد بان الولايات المتحدة الامريكية هي أكثر الدول التي تتخذ تدابير ضد الاغراق خاصة ضد الصين واليابان وكوريا والمكسيك.

الصناعي: يلاحظ بان بعض الدول تمارس عملية الاغراق الى جانب تقديم الدعم لصادراتها الى العراق.

الخبير: نعم، الدعم يعني المنح المالية او النقدية التي تقدمها بعض الحكومات مباشرة لمنتجاتها ومصدرها بغرض التصدير للخارج بحيث تصبح تكلفة السلعة التي تقوم بتصديرها اقل من قيمتها الحقيقية. وقد يأتي الدعم من خلال منح امتيازات غير مباشرة او غير نقدية ولكنها تؤدي في النهاية الى تقليل الكلفة. ومن الامثلة على ذلك القيام بإعطاء سعر خاص في الائتمان اي سعر فائدة خاص منخفض يختلف عن السعر السائد في السوق او اعفاء المصدر من ضرائب معينة بما يوازي منحه اموالا حكومية من خلال تنازل الحكومة عن بعض الضرائب. كل ذلك يؤدي الى ان يستطيع المصنع ان يصدر منتجاته بأسعار تقل عن الكلفة الحقيقية وتقل عن الاسعار التي يتم البيع بها في السوق المحلية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

الصناعي: والحل؟

الخبير: الحل بالنسبة لبلدنا العراق يتمثل بمواجهة ممارسات الاغراق والدعم غير المشروعة في التجارة الدولية وتضرر في النهاية بمصلحة المنتجين الصناعيين العراقيين وبالاقتصاد العراقي.

الصناعي: شكرا جزيلا.

(* خبير اقتصادي وتجاري سابق في غرفة تجارة بغداد.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 2018/12/26

<http://iraqieconomists.net/ar/>